

المحاضرة 03- الجزء 02

العولمة والسياسة وعلاقتها بالرياضة

ومن أجواء العولمة تولدت مصطلحات النظام العالم الجديد، والقرية الإلكترونية، واقتصاد السوق، وحرية التجارة والاستثمار والشركات المتعددة الجنسيات، والعرض والطلب، ونهاية التاريخ وصراع الحضارات، وما بعد الحداثة، والهوية الثقافية وغير ذلك. (مصطفى يوسف منصور، 2007، ص11)

بات العالم اليوم قرية صغيرة تتداخل فيها الكثير من مكوناته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ولعل هناك ارتباط كبير بين النشاط الرياضي والعولمة والنظام الدولي في هذه المعمورة وهذا ما سنحاول التطرق إليه.

فالعلاقات الدولية بشكل عام لا تخضع لقانون مكتوب أو نظام رسمي ينظم العلاقات ما بين الدول، إنما تسبح هذه العلاقات في بيئة تحدد من قبل الفاعلين الدوليين، ولا يقتصر مصطلح الفاعلين الدوليين على الدول بحد ذاتها، وإنما يتخطاها ليصل إلى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يلعبون دوراً في الساحة الدولية كما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذين يمتلكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة نشاطهم بالإضافة إلى البعض من قادة المنظمات الإرهابية وتجار السلاح الخ..، وبناءً على ذلك يمكن تعريف العلاقات الدولية بمجمل العلاقات ما بين الفاعلون الدوليون، أما النظام الدولي فهو نمط التفاعل بين الفاعلين الدوليين في كافة المجالات، وتكمن أهمية هذا النظام كونه البيئة التي تتم فيها العلاقات الدولية، باعتبار أن الفاعلين الدوليين هم أصحاب القوة والنفوذ، و مع تغير أصحاب القوة يتغير شكل النظام، ومع انتهاء كل مواجهة بين دول كبرى تظهر تحولات رئيسية في توزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، وبطرح هذا التوزيع الجديد بمؤسسات النظام الدولي القديم ليحل مكانه مؤسسات جديدة تبلور نظامها. وبناءً على ذلك يمكن القول أن السلام العالمي يرتبط بمدى فعالية التنظيم الدولي وتأثيره من خلال مؤسساته المختلفة في مواجهة العدوان، وحل النزاعات بالوسائل والطرق

السلمية، فالنظام الدولي سار في مراحل تطوره التاريخي بشكل متدرج من الفوضى إلى التنظيم وذلك من خلال دراسة هذه الظاهرة ووضع أسس جديدة لها، وترسخ ذلك من الانتقال من الدائرة الضيقة في إطار الدولة إلى الدائرة الواسعة في إطار المجتمع الدولي والذي بدوره أسهم بظهور النظام الدولي، فالنظام الدولي يقوم على قاعدة تعدد الدول في إطار مجتمع دولي متكون من عناصر مختلفة ومتناقضة، وهو يهدف إلى ترسيخ نوعاً متميزاً من العلاقات بين الدول وهذه العلاقات تهدف إلى التخفيف من النزاعات القائمة، وتطوير مظاهر الصراع، والعمل على إيجاد أسس قوية للتعاون الدولي المتبادل، يقوم على قاعدة المصلحة العامة للمجتمع الدولي وليس على أساس المصلحة المنفردة لإحدى مكوناته، ولعل الطريق لتحقيق ذلك يكمن في العمل الجماعي المستند إلى الوعي والإدراك الذي يهدف إلى تنظيم هذه العلاقات من خلال إحداث مؤسسات دولية حكومية أو غير حكومية، لها شخصية مستقلة ومعترف بها من قبل الدول، وتتعهد على نفسها تطبيق الأحكام والالتزامات الواردة في المواثيق التي توقع عليها.

من هنا يمكن ان نعتبر الاتفاق بين الدول مقدمة لظهور النظام الدولي، وقوة هذا النظام تكمن في مدى تعاون الأطراف المشاركة فيه ومدى دعمها لأهداف وإنجازات هذا النظام، فالنظام الدولي هو نقيض لمظاهر الفوضى في المجتمع الدولي، ونقيض لظاهرة ضعف المسؤولية لدى الدول، والنظام الدولي هو ظاهرة راسخة، دائمة منظمة، هدفها تطوير مظاهر الصراع والنزاع وإنهاؤها، وخلق أرضية من التعاون والبناء، وإيجاد الطرق والوسائل التي تستطيع من خلالها أن تتعايش مع الدول ذات الأنظمة المختلفة في جو من العلاقات الجيدة.

تابع المحاضرة 103 الأبعاد السياسية للعولمة

يتمثل أبرزها فيما يلي: (حسن احمد الشافعي، 2001، ص 91)

1-انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد أي سقوط القطبية الثنائية:

-ظهور نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة كقطب وحيد فيها.

-النظام الدولي الجديد ي تسم بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد وأحادية قطبية على

المستوى الاستراتيجي العسكري.

-تمدد دور الولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

-حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول الديمقراطي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر .

2-تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتساعد حداثها.

مثل: المخدرات، غسيل الأموال، الهجرة الغير الشرعية، الإرهاب

3-تفاقم مشكلات العالم خاصة في إفريقيا.

مثل: الحروب الأهلية، اللاجئين، العنف تلوث البيئة....

4-تزايد دور المجتمع المدني في العالم

مثل: هيئات أو منظمات دولية مستقلة عن الحكومات

5-اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة

مثل: الاهتمام بالتنمية والتحول الديمقراطي، حقوق الإنسان

فتزايد اهتمامها بهذه المجالات يمثل احد ملامح العولمة.

النظام الدولي الجديد وخصائصه

هناك خلاق حول مسألة وجود هذا النظام الدولي الجديد من ناحية وحول مفهومه وتصوره

من ناحية أخرى وهذا ما سوف نتطرق إلي: (ابراهيم احمد 2019-2020 ص 95هـ)

بالنسبة للخلاف الأول البعض يرى أن هذا النظام هو مجرد افتراض وليس واقعيا، بمعنى أنه نظام متجدد ومظهر للانتقال من مرحلة قديمة إلى مرحلة جديدة في إطار النظام القائم بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن أغلب الفقهاء يرى أن هذه المرحلة لا تعتبر استمرار للنظام القديم، وإنما تعتبر في إطار القطيعة مع مرحلة نظام سابق.

بالنسبة للخلاف الثاني حول مفهوم وطبيعة هذا النظام فإن الفقهاء الذين يقرون بوجود هذا النظام يعترفون بوجود خلاف بين الدول حول مفهومه، فالمفهوم الأمريكي لهذا النظام يختلف عن المفهوم الروسي والصيني، أو مفهوم دول العالم الثالث.

فكلما هو معلوم، يتكون أي نظام دولي من مجموعته من المبادئ السياسية والمؤسسية والقانونية التي تحكم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي (دول، منظمات دولية، منظمات غير حكومية)

خصائص هذا النظام:

يمكن أن نختصر خصائص هذا النظام في النقاط التالية: (ابراهيم احمد 2019-2020 ص 96)

- هو ليس نتيجة حرب شاملة مثل الحرب العالمية الثانية.
- يعد هذا النظام الجديد أحادي القطبية أي أن المجتمع الدولي تحت قيادة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وذي أيديولوجية أحادية غربية رأسمالية، وذي نظام اقتصادي واحد (نظام رأسمالي ليبرالي عالمي) على خلاف النظام القديم ذي القطبية الثنائية.
- يتميز المظهر الخارجي للمجتمع الدولي الحالي بسيطرة أفكار وثقافة غربية في كل جوانبها، رغم وجود تعدد الثقافات والحضارات وتعدد النظم السياسية.
- يلاحظ أن الغرب يتصور في النظام الدولي الجديد بعد انهيار الشيوعي أنه أصبح يواجه الآن مشروعا حضريا هو الإسلام

النظام الدولي بعد الحرب الباردة

شهد العالم منذ تسعينيات القرن العشرين تحولات جذرية وعميقة في النظام السياسي العالمي ولم يسبق للعالم المعاصر في أي وقت من الأوقات أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغيير التي أخذت تؤسس لما يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي لا زال قيد التأسيس، واتسمت معظم التحولات السياسية والفكرية التي شهدها العالم مؤخراً بأنها كانت ضخمة وفاصلة وتأسيسية، وهي لم تكن ضخمة وغير اعتيادية فحسب، بل أنها جاءت متدفقة وسريعة وفجائية، كما أثرت نتيجة عمقها في مجرى التاريخ السياسي والفكري العالمي وجاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسي العالمي المعاصر. كما أن هذه التحولات عملت على إلغاء كل ما قبلها من ثوابت ومسلمات وتفاعلات دولية كانت قائمة على مدى نصف قرن منذ الحرب العالمية الثانية وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم دولية جديدة ومختلفة عما كان سائداً قبل تلك الفترة، ومن هنا نجد أن كل المعطيات تدل على أن هذه التحولات كانت في معظمها عفوية ولم تكن بأي شكل من الأشكال مخططة ومدبرة وكانت بالتالي محيرة حتى لأكثر الدول تحكما في مصير العالم.

ففي أعقاب التحولات الجذرية الدراماتيكية التي وقعت في شرق ووسط أوروبا بدءاً من عام 1989 والتي عبرت عن نفسها في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفيتي في 1991، شهد النظام الدولي تغيرات عميقة وصفت بغير المسبوقة وأنها تمثل نهاية لنظام عالمي وهو نظام الثنائية القطبية ليحل مكانه نظام آخر. وقد رأى بعض الباحثين أن إنتهاء الحرب الباردة بدأ عندما ترك الإتحاد السوفيتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل، وبذلك انتهى النظام العالمي الذي استقر منذ عام 1945م الذي قام على القطبية الثنائية، والصراعات الأيديولوجية، وإذ كان الباحثون اتفقوا على انتهاء النظام الدولي السابق إلا أنهم اختلفوا في تحديد ماهية النظام

الدولي الراهن، حيث ذهب البعض إلى القول بأن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية، في

حين ذهب آخرون إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل متمثلة ب الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين ، روسيا الاتحادية. وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقاله تفصل ما بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية وبروز وتشكل هياكل نظام عالمي جديد لم تتبلور ملامحه بعد..

ويرجع الخلاف إلى تباين الرؤية تجاه المحدد الرئيسي لتوجيه التفاعلات الدولية، فالباحثون الذين أعطوا دوراً أكبر لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية، ومن ثم دور القوة في النظام، اعتقدوا أن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس دور القطب الواحد المسيطر على النظام العالمي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي، واستسلامه في الحرب الباردة، وتوجه روسيا نحو التحالف وخروجها - ولو مؤقتاً - من حلبة السياسة الدولية وانشغالها بأزماتها الداخلية، أدى إلى سقوط أحد قطبي النظام الثنائي، فأصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة المؤهلة لترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى، كما أن القوى الأخرى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة كاليابان ، الصين، الاتحاد الأوروبي، ليسوا مؤهلين بعد ليلعبوا دور القطب ناهيك عن إمكانية المنافسة فيما بينهم.

وعلى عكس الفقهاء الذي اعتمدوا موضوع قياس القوة وتوزيعها بين الدول كمؤشر للنظام الدولي نجد البعض الآخر استخدم معدل الدخل القومي كمؤشر لقياس القوة في النظام الدولي. كما ذهب آخرون إلى استخدام معدل الدخل القومي كمؤشر مع إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى مثل معدلات الحياة ونسبة التعليم... الخ. واعتمد آخرون أيضاً على المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في كيفية قياس القوة على المستوى

الإقليمي (حالة الشرق الأوسط). وقام البعض الآخر بقياس القوة كقياساً، وبالإجمال فإن هناك مؤشرات مادية للتغير تشير إلى وجود نظام دولي جديد نذكر منها: توسيع حلف

شمال الأطلسي (الناطو)، ودخول إيديولوجية جديدة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية (نشر الديمقراطية في العالم) وزوال الصراع الأيديولوجي (الشيوعي، الرأسمالي في عهد الحرب الباردة)، الأمر الذي ترافق مع أهمية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان الأمن العالمي.

وهذا ما تجسد في أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت المرتبة الأولى في إصدار مجموع القرارات الرئيسية السنوية في المجالين العسكري و الاقتصادي ما بين عامي 1990-1996

ويمكن استخلاص الآراء السابقة في وصف ماهية النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة بأنه نظام يبحث عن هوية أو نظام ما زال في طور التكوين حيث تتعدد في توصيفه الرؤى والتوجهات ما بين النظر إليه باعتباره نظام القطب الواحد المهيمن، أو إدراكه كنظام متعدد الأقطاب، لكن في كل الأحوال يمكن القول بأن أبرز سمات هذا النظام تتمثل بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة في بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة، فالمنظومة الرأسمالية العالمية التي أصبحت تشكل دون أي تحد خارجي يذكر قلب النظام العالمي، كما تقبض بإحكام على الدفة الموجهة لمساره. فلهذه المنظومة ثلاث مكونات:

(بانضمام روسيا إليها G8 التي أصبحت G7) أولها: الدول الرأسمالية السبع المتقدمة وثانيها: الشركات المتعددة الجنسيات. وثالثها: المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير - منظمة التجارة العالمية..)

كما أصبحت دبلوماسية هذه المؤسسات إلى جانب الأمم المتحدة منذ مطلع القرن العشرين بديلاً لدبلوماسية البوارج العسكرية والإنزالات العسكرية والحضارات التي عُرِفَت في مطلع القرن التاسع عشر، و بسيادة هذه الشبكة الهائلة والمعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الشؤون العالمية تكون الولايات المتحدة هي القوة العظمى المهيمنة في بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة.